

ذكره بالمدة اوي وفارق الوصية بان غالب الوصايا للفقير  
 فحل الاطلاق عليه بخلاف الوقف **وقوله** ووقف عليه **معيّن**  
 ان كان اهلا والا فقير وليه عقب الا يجاب اوبلوع الخبر  
 كالمصيبة والوصية على ما صحح الامام واتباعه وعنه  
 الرافعي في الشرحين له مع اخرين وصحح في المحرر  
 ونقل في زيادة الرخصة عنه مقتصر عليه قال في  
 النهاية وهو المعتمد وان رجع في باب الرخصة الى الرخصة  
 خلافاً نظر الي انه بالقراب اعيد منه بالفقير وعلى  
 الاول لا يتطابق قبول من <sup>يقدر</sup> الظن الا واول شرط  
 عدم الرد وان كان الاصح الفهم يلقون من الوقف  
 فان ردوا دون من بعدهم فنقطع الوسط او **رد** الا  
 بطل الوقف فان رجع بعده لم يعد له او رد بعد قوله  
 لم يورث فان كان على جهة علمة او جهة تحريم المسجد  
 فلا يبيّن شرط قبوله في جزئاً بخلافها ووهب للمسجد  
 شيء فانه يستطابقها فاطرح له **ولا يصح** وقف  
**منقطع الاول** كوقفته علي من يولد لي ثم الفقير **وقيل**  
 ينقطع الاول منقطع الوسط كوقفته علي اولادي ثم  
 رجل او ثم العبد لنفسه ثم الفقير او منقطع الاخر  
 كوقفته علي اولادي ثم اولادهم فانها يصحان **ولو**  
**انقضوا** اي الموقوف عليهم **في منقطع** ثم ايجاب  
 الاول من منقطع الوسط والاخر مصروف فيهما **الفقير**

الوقف

**الاقرب** كما لا ريب للواقف **حينئذ** اي حين الانقضاء لما  
 فيه من صلته الرحم ومثله ما اذا لم يتصرف ارباب الوقف  
 فيقوم ابن بنت علي بن العم فان فخذت اقرار بالفقير  
 او كالموقف من بيت المال صرف الربيع الي مصالح المسلمين  
 علي المراج ومحل ما ذكره منقطع الوسط ان عرفه  
 انقطاعه كالعبد لنفسه فان لم يعرفه كرجل صرفه بعد  
 موته الاول لمن بعد المتوسط كما لفقير في مثل السابق  
 لا الفقير الاقرب للواقف كما افاده ابن المتوك **ولو**  
**علي** شخصين **معيّن** **عنه** علي الفقير **فان احدهما** قبل  
 الاخر فصبه **لاخر** لا للفقير لانه اقرب الي غرض الوقف  
 ولان شرط انتقال اليهم انقراضها جميعاً ولم يوجد  
 والصرف الي من ذكره الواقف **اولي** **ويتبع** **وجو** **بنا** **نقطه**  
 في غير حالة الضرورة كاسياني كشرط ان لا يوجد اصلاً  
 او اكثر من سنة او ان الموقوف عليه يسكن في نفسه  
 وذلك لما فيه من شح وطوجوه المصلحة مع عدم مخالفة  
 المروط للشروع وخروج غير حاله الضرورة حالها  
 كالولم يوجد من يرعب فيه الاعلي وجه مخالف لذلك  
 فتجوز مخالفة لانه الظاهر انه لا يريد تقطيل وقفه  
 وكانوا قد صحت الداء المشروط عدم اجازتها الامتداد  
 كما ولم يكن عارفاً بالاجازة من ذلك فانها تجوز  
 بغير ما يقع بالعامه فقط من اعادة لمصلحة الوقف دون